

Distr.  
GENERAL

UNEP/GCSS.VII/INF/3/Add.1  
15 January 2002

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية السابعة

كارتاخينا، كولومبيا، ١٣ - ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

المنتدى البيئي الوزاري العالمي

مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحضيرات مجلس الإدارة  
للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، مستمدة  
من تقرير توقعات البيئة العالمية - ٣

ورقة مناقشة

مقدمة من المدير التنفيذي

.UNEP/GCSS/VII/1

\*

110202

K0200022

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

## أولاً - معلومات أساسية

- ١ - طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من المدير التنفيذي، في المقرر ١/٢٠ المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، أن يُعد لإصدار تقرير ثالث من سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية.
- ٢ - وسوف يصدر التقرير الثالث من سلسلة توقعات البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويشكل التقرير مساهمة رئيسية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في جوهانسبرج في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفي عملية التحضير لها.
- ٣ - يدرس التقرير حالة البيئة وإدارتها خلال فترة الثلاثين سنة المنقضية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في استكهولم، السويد في عام ١٩٧٢. وكان هذا أول مؤتمر ينظر في طرق لكفالة الاحتياجات البشرية من بيئة لا تتعرض لتهديد متزايد من جراء الأنشطة البشرية.
- ٤ - ويتطلع التقرير أيضاً إلى الثلاثين سنة المقبلة حيث يتناول القضايا البيئية والإجراءات التي يتعين اتخاذها للتصدي لها ويحدد الجهات التي ستقوم بذلك.

## ثانياً - البيئة منذ عام ١٩٧٢

- ٥ - تكشف النتائج الأولية المتعلقة بحالة البيئة والتقدم المحرز في تحقيق التحسينات أنه بالرغم من أن الإجراءات المتخذة لصالح البيئة قد تزايدت بشكل كبير منذ عام ١٩٧٢، فإن الوضع الراهن يبعث على القلق البالغ. ومن المؤكد أن تنفيذ مقترحات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) والتي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١، كان مخيباً للآمال.
- ٦ - وفي الدول المقنطرة بصفة خاصة، تشهد مكافحة التلوث وتحسين نوعية الهواء وزيادة عمليات إعادة التدوير، ومعالجة نفايات المياه، وتناقص مستويات الدوايق الصناعية والنفايات الخطرة، وتزايد أعداد المناطق المحمية التي تخصص للحفاظ والترفيه، على إحراز بعض التقدم في تحسين البيئة وحمايتها. أما الإجراءات الرامية إلى التقليل إلى الحد الأدنى من التأثيرات البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية فلم تستطع ملاحقة التوسع في القدرة الصناعية للوفاء بالطلب المتزايد.
- ٧ - وبالرغم مما لدى المجتمعات المقنطرة من موارد للتصدي لمشاكلها البيئية، فإن الثراء يحفز على الاستهلاك واستخدام الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة هذه المشاكل ذاتها. فالزيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك، وفي الاستخدام الإجمالي للطاقة والزحف الحضري، مع ما يقترن بذلك من زيادة في استخدام وسائل النقل، هي بين الضغوط المسببة للتغير المناخي البشري المنشأ.

٨ - ولا تزال النظم الإيكولوجية، في أنحاء عديدة من العالم، تفقد قدرتها على كفاية الاحتياجات البشرية. ويعاني البعض منها من أضرار يتعذر التغلب عليها. وتتعرض مصادر كسب عيش البشر والأمن الاقتصادي واستدامة النظم الإيكولوجية إلى تهديدات خطيرة من جراء نقشي سوء الإدارة والإفراط في استغلال موارد البيئة. ويشكل تلوث الهواء في المناطق الحضرية مشكلة كبرى وخاصة في البلدان النامية. فالمواد السمية الثابتة، والنفائات الخطرة، وتلوث مستجمعات المياه والبيئة البحرية نتيجة للأنشطة الأرضية ومصادر التلوث غير المحددة، تطرح تحديات جديدة في بعض المجالات. فتنأثر صحة البشر ورفاههم بصورة سلبية من جراء التلوث وتدهور البيئة. وتظل المنازعات على الحقوق في الموارد المشتركة دون حل.

٩ - إن أنماط الاستهلاك والإنتاج المعتمدة بين المتمتعين بالرخاء، وحالات الفقر وعدم المساواة والنمو السكاني السائدة في البلدان النامية تستمر في إجهاد الموارد البيئية مثل الغابات ومصائد الأسماك والشعاب المرجانية، مما يؤكد أهمية الصلات القائمة بين القضايا البيئية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر شمولاً.

١٠ - إن تدهور البيئة له تأثير عميق على صحة البشر، وبخاصة الفقراء منهم. وغالباً ما يفقر الفقراء في البلدان النامية إلى مرافق أساسية مثل المياه النظيفة، والتصاحح، والطاقة، وإدارة النفائات. فقاعدة الموجودات الطبيعية آخذة بالانكماش من حيث الحجم والتنوعية، مما يؤدي إلى جعل النظم الإيكولوجية، ومن ثم البشر الذين يعتمدون عليها، أكثر عرضة لتأثيرات الكوارث البيئية والظواهر البيئية مثل تغير المناخ. وتظل الحاجة قائمة إلى توفير قدرات واستراتيجيات مناسبة للتصدي لهذه الأمور.

١١ - إن الكثير من التغيرات البيئية التي سوف تحدث في المستقبل كانت قد قررتها إجراءات إتخذت في السابق وفي الوقت الحالي. فالوفاء بالأهداف التي حددها بروتوكول كيوتو، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيما يتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لن تؤثر تأثيراً عميقاً على تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي، وحتى مع استقرارها في الأجل الطويل، فإن ظاهرة الإحترار العالمي سوف تستمر لعقود عدة. وتبرز قضايا تدهور الأراضي، واستخدام الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه العذبة، والتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، بوصفها أصعب القضايا التي يتعين التصدي لها في السنوات الثلاثين المقبلة.

١٢ - ومن المحتم أن تغير المناخ سوف يلحق أضراراً، وخاصة بالجزر وبالمناطق الساحلية وبالنظم الإيكولوجية للمناطق الجافة وشبه الجافة، وتؤثر على الملايين من الفقراء المقيمين في هذه المناطق. وقد يسهم أيضاً في زيادة مستوى أخطار الجو الطبيعية وحدتها. والبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي الأقل قدرة على مغالبة هذه الظواهر أو التكيف معها، الأمر الذي يثير أسئلة صعبة تتعلق بالمساواة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من حيث الانبعاثات التي تسبب تغيراً مناخياً بفعل البشر.

### ثالثاً - القضايا التي أبرزت في التقرير

١٣ - إن حماية البيئة وأمن البشر، تمثل تحدياً حاسماً، والحاجة إلى اتخاذ الإجراءات ملحة. والمطلوب اتخاذ إجراءات صارمة وغير مسبقة لتحقيق الغايات الاجتماعية والبيئية التي اتضحت منذ انعقاد قمة الأرض. وينبغي العثور على طرق تكفل وصول المنافع المترتبة عليها بطريقة مستدامة ومنصفة للأجيال الحاضرة والمقبلة. ولا بد من تطوير المرونة البيئية والبشرية من أجل مغالبة التغيرات البيئية والمناخية المحتملة. فالاعتراف من جانب جميع صناعات القرار وقطاعات المجتمع بأن الأمن البشري مرهون بتوافر الموجودات والسلع والخدمات البيئية وسلامتها هو أمرٌ حاسم لاتخاذ قرارات صائبة.

١٤ - مما يلقي تقرير تقييم توقعات البيئة العالمية - ٣ وتحليل القضايا البيئية الأساسية الضوء على بعض ما يواجهه المجتمع الدولي من قضايا رئيسية تتصل بالبيئة، ومن بينها ما يلي:

#### ألف - قضايا اجتماعية

##### ١ - الفقر

١٥ - إن البيئة هي القاعدة الأساسية لسلامة البشر ورفاههم وأمنهم. وفي سياق التنمية المستدامة، كان وضع وتنفيذ جداول الأعمال التي تربط بين الفقر والرخاء والبيئة هو أكثر الأمور مشقة. والفقر متوطن في كثير من مناطق العالم ويقع الناس في فخ حلقاته المفرغة. وللغفر تأثيرات مباشرة على نوعية البيئة، حيث يدفع إلى الأمام بالدورة الذاتية الاستمرار للتدهور البيئي الناشئ عن الإفراط في استغلال الموارد المحدودة وعن تلوث البيئات المحلية. ويتعرض الفقراء بوجه خاص لأخطار التأثيرات البيئية الناشئة عن الأنشطة المتعلقة بكسب عيشهم والمشاكل من قبيل تغير المناخ والكوارث البيئية المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تدهور الصحة والإصابة بالأمراض في وقت مبكر وتزايد الفقر. فالتصدي للفقر وعدم المساواة هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي والبشري.

##### ٢ - الثراء والبيئة

١٦ - إن زيادة رخاء البلدان المتقدمة قد أسفر عن ارتفاع مستويات الاستهلاك، واستخدام الطاقة، والنفايات والانبعاثات، مما كان له تأثيرات هامة على البيئة العالمية. فإذا ما أريد تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف في تقاسم موارد العالم وقدراته المحدودة على التجديد، فلا بد من توعية المنتجين والمستهلكين بدرجة أكبر بالتكاليف البيئية للنمو المادي غير المستدام وتشجيعهم على اتباع أساليب حياتية أقل ضرراً، وعلى تطوير أنماط استهلاكهم بما يتيح إدارة المواد على امتداد دورة حياتها.

## باء - قضايا السياسات

### ١ - الصكوك المتعلقة بالسياسات

١٧ - تشكل الصكوك القانونية الأساس للسياسات العامة تجاه البيئة، وإن كانت فاعليتها الكاملة لا تتحقق دائماً نتيجة لضعف التنفيذ. وقد أخذت أدوات السوق والأدوات الطوعية تشكل بصورة متزايدة العوامل الدافعة للتغيير تحقيقاً للمنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وكثير من أدوات السوق ناتجة عن مبادرات حكومية أو دولية فيما تتبع أدوات أخرى من استعداد بعض المستهلكين في بلدان الشمال الأوفر ثراءً لدفع مبالغ أكبر للحصول على منتجات وخدمات مستدامة بيئياً واجتماعياً. وتتطوي هذه الأدوات على طاقات جمة لحماية الموارد البيئية وللتصدي للشواغل الإنمائية الاجتماعية في البلدان النامية. بيد أن هنالك فجوة واسعة بين الاستعداد المعلن للدفع وأنماط الشراء العامة للمستهلكين.

١٨ - وينبغي للحكومات والأوساط الصناعية والشركاء الآخرين العمل سوياً لاقتراح وتطوير تشريعات، ووضع حوافز، وخلق آليات للسوق والتأثير على سلوك الأسواق من أجل تشكيل الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات البيئية. فمن شأن ذلك أن يساعد الفقراء والبيئة. وما يلزم هو وجود مزيج حكيم من السياسات المفصلة حسب كل وضع من الأوضاع، يعتمد على التنفيذ من خلال السوق حين يخدم ذلك مصالح البيئة ويحقق فوائد اجتماعية، ويستخدم أدوات أخرى حين يختلف الأمر عن ذلك.

### ٢ - تحديد أسعار الموجودات البيئية

١٩ - لقد أصبحت الصلة بين المنتجات وقاعدة الموارد التي تُنتج منها مُبهِمة، الأمر الذي أدى إلى نشوء ميل متزايد نحو اعتبار وظائف وموارد الغلاف الجوي أمراً مفروغاً منه، والنظر إلى خدماته بوصفها خدمات مجانية. لكن الخيارات والخدمات البيئية لها قيمة دولية ووطنية ومحلية مرتفعة، وثمة تكاليف اقتصادية واجتماعية تترتب على سوء استخدامها. ومن أجل زيادة توعية المجتمع بهذه القضايا، ينبغي التأكيد، على نحو أكبر، على قيمة ما تقدمه من موارد وخدمات، وذلك على سبيل المثال باعتماد معايير دولية لتحديد تكاليف ونظم محاسبية لموجودات مثل الهواء والماء النظيفين. ومن شأن تكرار الأوضاع والعمليات التي ساعدت فيها الحماية البيئية على دعم التنمية أن تعزز هذه الرسالة.

### ٣ - تقييم السياسات البيئية

٢٠ - لقد تحقق، مع الخبرة المكتسبة، مزيد من الفهم للأسباب التي تؤدي إلى نجاح سياسات معينة أو إخفاقها. إلا أن المعلومات الدقيقة عن تأثير وفعالية السياسات المختلفة تظل شحيحة ومن الصعب الحصول عليها الأمر الذي يجعل من المتعذر إجراء تقييم فعلي للعواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للسياسات التي نفذت حتى الوقت الحاضر. وتطوير السياسات في المراحل المقبلة يقتضي

فهماً أوضح لديناميات عمليات صنع القرار، إلى جانب توفير وسائل لتقييم مخاطر وإيجابيات السياسات في الأجل الطويل، وإجراء تقييم مقارن لأدوات ونهج السياسات القائمة يشمل تحليلات تقارن الفوائد بالتكاليف ونشر ممارسات "أفضل السياسات". وينبغي اعتماد مجموعة توجهات يجري تنفيذها من خلال التقييم البيئي، وتحديد الغايات، وصياغة سياسات وتنفيذها ورصدها واستعراضها وتقييمها وتعديلها، كذلك يجب إعطاء أولوية لوضع مؤشرات ومنهجيات وآليات مناسبة لرصد تنفيذ السياسات وتأثيراتها.

#### ٤ - تحقيق التكامل بين القضايا والقطاعات

٢١ - لقد أحرز تقدم في فهم الروابط المتعددة والمعقدة القائمة بين القضايا والقطاعات وبين التهديدات الطبيعية الناجمة عن أفعال البشر. ومن المسلم به الآن أن المخاطر التي يتعرض لها كثير من الأمم نابعة من تضافر عديد من هذه القضايا. بيد أن استحداث سياسات وأدوات للإدارة المتكاملة هو أمر لم يتحقق بعد. فالسياسات المعنية بالبيئة غالباً ما تكون سياسات قطاعية مجزأة تفتقر إلى الاتساق، وتوضع بالتوازي مع سياسات أخرى وليس كجزء لا يتجزأ منها. على أنه يتعذر التصدي بشكل واف للقضايا الشاملة عن طريق الحلول القطاعية. ولا بد للسياسات المتبعة أن تدمج الجوانب الاجتماعية الاقتصادية مع النهج البيئية وأن تنتقل من مفهوم الحماية البيئية إلى المفهوم الأوسع لإدارة الموارد. وينبغي إرجاع الروابط الشاملة للقطاعات في جميع نظم قياس الأداء في مجال البيئة والتنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً أن تتوافر أدوات للتقييم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المتكامل ولتطوير السياسات، ومن هذه الأدوات على سبيل المثال التخطيط متعدد الأهداف والتحليل المتكامل للتكلفة بالمقارنة مع الفائدة الاقتصادية والبيئية.

#### جيم - التنفيذ

##### ١ - مستويات العمل

٢٢ - إن صكوك واتفاقيات السياسة البيئية هي إلى حد كبير ثمرة للثلاثين سنة الماضية. وهي تتطلب العمل على مستويات مختلفة كثيرة. ولدى الحكومات الوطنية الولاية الكلية والبنية التحتية لتطوير وتنفيذ وإنفاذ السياسات وتحديد الأولويات لقضايا ذات أهمية وطنية. ومع ذلك، فقد أخذت المؤسسات والمجموعات المحلية والإقليمية تنهض بدور متزايد في هذا الخصوص، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. فبعض القضايا، مثل المسائل الإقليمية العابرة للحدود أو المسائل الحضرية المحلية، يتعذر معالجتها بصورة مناسبة على مستويات أخرى. ونقل مسؤوليات معينة إلى هيئات إقليمية من خلال النقرية وتطبيق اللامركزية هو عملية آخذة بالظهور بوصفها سبيلاً فعالاً لكفالة مزيد من الفرص لتطوير السياسات وتنفيذها في الوقت المناسب.

## ٢ - إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة

٢٣ - لقد زادت الفرص المتاحة للمجتمع المدني، بما فيه الأغلبية الفقيرة، للمشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات ورصدها في مجال البيئة، ولضمان تصدي المجتمعات لعلاج مشاكل الإدارة البيئية، لكن أنظمة المشاركة لا تزال ضعيفة كما لا يزال التنسيق بين واضعي السياسات والمستفيدين منها غير كافٍ في كثير من أنحاء العالم. وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز هذه الأنظمة وتحقيق تفاهم أفضل مع أصحاب المصلحة في مجال البيئة. وترشيد التدابير وتحقيق الاتساق فيما بينها هما شرطان مسبقان لتحسين عملية الإدارة. فالإدارة لا بد أن تتسم، على نحو جلي، بالكفاءة والانفتاح والشفافية، وأن تشمل سياسات واضحة بشأن توليد المعلومات والكشف عنها. وهناك حاجة إلى تدابير قانونية وتنظيمية لتحديد حيازة الأراضي وإيضاح المشروعات المؤسسية على ممارسات إدارة الموارد من جانب المجتمع المحلي. كما يتعين إشراك النساء بدرجة أكبر. ولا بد أيضاً من إشراك الشعوب الأصلية بصورة فعالة ومطرودة في عملية الإدارة وتشجيع أنظمة المعارف التقليدية الملائمة والإقتداء بها. كما يجب إيلاء الاعتبار لحقوق الأطفال والشباب لدى اتخاذ قرارات تمس مستقبل بيئتهم وصحتهم.

٢٤ - يتزايد انغماس المنظمات البيئية غير الحكومية في الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك تنفيذ أنشطة مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية. وثمة حاجة إلى تشجيع الصناعة والقطاع الخاص وتوفير الفرص لهما للإسهام في وضع وتنفيذ برامج للتنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة دخلت الإدارة البيئية العالمية إلى دائرة الضوء مرة أخرى، ومن جوانبها التي تتطلب إيلاء الاهتمام بها ضرورة إعطاء مزيد من الأهمية للمستويات الإقليمية لوضع السياسات البيئية وتعزيز المبادرات والمعاهد والتحالفات الإقليمية. وفي هذا السياق، تحتاج الأجهزة الإقليمية القائمة إلى مزيد من التعزيز، وسوف تعالج هذه القضية معالجة معمقة في موضع آخر.

## ٣ - التكنولوجيا والبيئة

٢٥ - قد تتطوي التكنولوجيات الجديدة على طاقات جمة لتحقيق مكاسب بيئية واجتماعية، وإن كانت قد تقترن في الوقت نفسه بمخاطر يتوجب العمل على تداركها. وعلى امتداد السنوات الثلاثين الماضية قاد التقدم التكنولوجي عملية التنمية العالمية، على حين ظلت السياسات اللازمة لإدارته عاجزة عن ملاحقته. ومن هنا تمس الحاجة إلى منهجية وقدرة على تقييم المخاطر في تشغيل التكنولوجيا البيئية، ولا سيما من حيث تأثيرها البيئي، وللتعرف على المكاسب والخسائر المقترنة باستخدامها وتبريرها، لكن هذه المنهجية والقدرة لا يتوفران في أغلب الأحيان.

٢٦ - إن نقل التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي وثيقا الصلة بقضايا حقوق الملكية الفكرية. فحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة يمكن أن توفر حوافز لأدوات للتنمية المستدامة منها على سبيل المثال التكنولوجيات السليمة بيئياً أو التكنولوجيا الأحيائية القادرة على زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. إن عدم النفاذ بقدر كافٍ إلى تكنولوجيات جديدة والبطء في نقل

التكنولوجيا، ولا سيما إلى المناطق الأقل نمواً، يعوقان التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يتزايد استخدام التنوع البيولوجي لاستحداث أدوية ومواد غذائية دون فائدة تُذكر للمصدر الأصلي للتنوع البيولوجي. ومن هنا تدعو الحاجة إلى نقلة تجعل من البلدان النامية "شركاء في عملية التكنولوجيا" وليس مجرد "شركاء في منتجات التكنولوجيا".

## دال - الوعي الإعلامي والقدرات الإعلامية

### ١ - زيادة الوعي والقدرات

٢٧ - ولم تحظ المشاكل التي تؤثر على البيئة بالاهتمام الواجب. ذلك أن واضعي السياسات، والجمهور العام في مجمله، لا يدركون ما تتحمله الاقتصادات وصحة البشر من تكاليف من جراء التدهور البيئي. ومن هنا يُعد التثقيف والتوعية أمران جوهريان في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك تمس الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في بناء القدرات في المجالات العلمية المتصلة بالإدارة البيئية الفعالة.

### ٢ - الإعلام البيئي

٢٨ - رغم أن قدراً متزايداً من البيانات والنصوص العلمية قد أصبح متاحاً الآن بشأن القضايا البيئية، فإن البيانات البيئية نظل شحيحة وغير موثوقة فيما يتعلق بالكثير من القضايا وعلى مستويات كثيرة. ويصدق ذلك بوجه خاص على المشاكل البيئية التراكمية والمعقدة والشاملة وطويلة الأجل مثل سلامة الأنساق البيئية، والمرونة والقدرات الاستيعابية، والصلات بين التجارة والبيئة، وبين القضايا البيئية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين قضايا الأراضي البكر والأراضي القاحلة، والعلاقة بين الأوضاع البيئية والفقر؛ وتأثيرات التغير البيئي على القطاعات الضعيفة من المجتمع. وتقتضي الحاجة سد الفجوات في البيانات على المستوى الوطني، واستحداث آليات لتقاسم هذه المعلومات وتحقيق الاتساق بينها على جميع المستويات. كذلك يتطلب الأمر إدخال مزيد من التطوير على مبادرات مثل "شبكة اليونيب" وتقييم الألفية للأنساق البيئية بحيث تتوفر صلات أفضل بين البيانات والإعلام بصورة يسهل فهمها على صانعي القرار.

### هاء - التمويل اللازم للبيئة

٢٩ - ومع أن عدد الهيئات البيئية قد تزايد بشكل كبير منذ فترة السبعينات، فإن كثيراً من هذه الهيئات يتلقى مخصصات تمويلية متدنية ولا سيما حين نقارن وزارات البيئة بالوزارات الأخرى. وهناك، نتيجة لذلك، فجوات كبيرة قائمة بين التمويل المتاح والتمويل المطلوب. وبالرغم من تزايد التحديات البيئية، فلم يحدث نمو مناظر في القدرات البشرية أو في توفير التمويل الكافي؛ مما يحد من فعالية الكثير من البرامج البيئية.

## رابعاً - الطريق إلى الأمام

٣٠ - إن مناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه البيئة قد أدت إلى نشوء اقتراحات بشأن الطرق الكفيلة بتحقيق تقدم في الأجلين الفوري، والأطول. لكن الأولوية الطاغية لدى جميع الجهات الفاعلة العاملة من أجل التنمية المستدامة مع ذلك، تظل هي مواجهة قضية الفقر، وهي إحدى أهم القضايا الشاملة التي تؤثر في حالة البيئة العالمية وتتأثر بها. وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى الفقر بوصفه يشمل عدم وجود سبل كافية للحصول على الموارد، والمياه الصالحة للشرب، ومرافق الإصحاح، والرعاية الصحية، والمساكن المحتملة الكلفة والمأمونة، والتعليم، والحقوق المدنية والسياسية. ومن هنا يقتضي الأمر إيجاد سياسات واستراتيجيات وتكنولوجيات تكفل تلبية الاحتياجات الأساسية. وللتصدي للفقر وكفالة التنمية المستدامة والبيئة السليمة للجميع، قد يرغب أصحاب المصالح المختلفون في النظر في اتخاذ إجراءات تتماشى مع الخطوط المقترحة أدناه.

### ألف - راسمو السياسات الوطنيين والمحليين

#### ١ - السياسة البيئية

٣١ - إن تقييم الفعالية الكلية لما هو قائم من خطط وطنية للعمل البيئي، واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، واتفاقيات بيئية متعددة الأطراف وصكوك قانونية واقتصادية وسياسات أخرى من شأنه أن يوفر للحكومات أساساً أفضل لوضع سياسات أكثر فعالية تتصدى للقضايا ذات الأولوية، ولإيجاد سبل لبلوغ غايات محددة بوضوح. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم إهمال تدبير السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ البرامج وكفالة الإنفاذ والامتثال، وبتوفير القدرة البشرية والمالية التي تمكن المؤسسات من مواجهة التحديات الجديدة وإنفاذ المهام والنظم القائمة، حيث أن هذا الإهمال من شأنه أن يجعل السياسات غير فعالة.

٣٢ - يمكن تحقيق قدر أكبر من التكامل بين السياسات بوضع مبادئ توجيهية تساعد على إدراج الاعتبارات البيئية بصورة تامة في جميع الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية المستدامة. كما أن توفير حزم أدوات لمساعدة السلطات المحلية في تنفيذ وإدارة السياسات وفقاً للمبادئ التوجيهية، من شأنه أن يسهم في تعزيز هذه العملية.

٣٣ - إن وضع أحكام تكفل المحاسبة على المسؤوليات والشفافية والانفتاح من شأنه أن يعزز النظم التشاركية للإدارة على جميع المستويات وأن يسهم في تحقيق تفاهم أفضل مع أصحاب المصلحة المعنيين بالبيئة. وهذا بدوره يؤدي إلى إطلاق العنان لمشاركة أكثر فعالية. كما أن وجود إطارات سياسية واضحة للإدارة على المستوى المحلي من شأنه أن يدعم عملية صنع القرار والعمل المستقل على المستوى المحلي.

٣٤ - إن قيام السلطات الوطنية والمحلية بوضع استراتيجيات لتلطيف الآثار وتحقيق التكيف، تركز على استدامة مصادر كسب العيش وتحقيق الأمن البيئي، من خلال أمانة الاستراتيجية الدولية لخفض الكوارث وبالتعاون الوثيق مع شركاء دوليين، من شأنه أن يساعد على حماية الفقراء والمعوزين من الكوارث البيئية. ولا بد من مساندة وتغذية قدرات المغالبة المحلية القائمة ولا سيما في ضوء التهديدات البيئية الطويلة الأجل.

٣٥ - يجب على الحكومات أن تشكل شراكات مع المنظمات التجارية من أجل استحداث آليات سوقية تكفل لمنتجات البلدان نفاذاً أفضل إلى الأسواق. ولا بد من مناشدة الصناعة بقوة لقيادة العمل لاستحداث حوافز ومبادرات للتسويق المسؤول بيئياً. ومن شأن توفير آليات وحوافز للكشف عن المعلومات المتعلقة بالتلوث، ومنها على سبيل المثال سجلات إطلاق الملوثات ونقلها، أن تساعد على أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان في القرارات التي تتخذها دوائر الأعمال.

٣٦ - إن وضع تشريعات وطنية تكفل إجراء تقييمات شاملة للآثار والمخاطر قبل القيام بإدخال تكنولوجيات جديدة بما يضمن تدارك آثار المخاطر التكنولوجية، يمكن أن يحول دون وقوع كوارث بيئية وتكرار بعض أخطاء الماضي.

٣٧ - يجب على البلدان المتقدمة أن تشجع بقوة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وذلك على سبيل المثال بإقامة مراكز للإنتاج الأنظف، واستحداث وتطبيق سياسات تشجع على التقليل من استخدام الطاقة وتوليد النفايات وعلى إحداث تغيير في أساليب الحياة.

## ٢ - توفير المعلومات لصانعي القرار

٣٨ - إن العمل على إدراج اقتصاديات البيئة ضمن جميع مناهج تدريس الاقتصاد في كافة المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحوث، من شأنه أن يساعد على توفير معرفة علمية أفضل بالبيئة ووعياً بضرورة تضمين قيمة الموجودات البيئية في النماذج الاقتصادية وفي عمليات المحاسبة. ولا بد من استخدام النتائج التي توصل إليها تقييم الألفية للألساق البيئية لاستحداث قاعدة معارف بشأن قيمة سلع وخدمات النسق البيئي.

٣٩ - إن استحداث استراتيجيات وأطر وآليات تبادل وسياسات بشأن البيانات والمعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي، من شأنه أن يحقق ارتباطاً وثيقاً بين البيانات والمعلومات وعملية صنع القرار. ويتعين تدعيم البنى التحتية الإعلامية في البلدان النامية. كما يجب مساندة مبادرات الكشف عن المعلومات من جانب الأوساط الصناعية ودوائر الأشغال من خلال حوافز تعزز الحق في المعرفة. ويمكن للاتفاقيات والتشريعات بشأن حرية الوصول إلى المعلومات، ونهج التحوط والمشاركة أن توفر أساساً لحصول الجمهور على المعلومات. كما يجب العمل على تشجيع الاستفادة على نحو أكبر من الأدوات القائمة مثل "شبكة اليونيب"، والمعلومات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، واستراتيجية تكنولوجيا الاتصال.

٤٠ - إن تعزيز التنقيف البيئي على جميع المستويات، بدءاً من المقررات الدراسية الجامعية والبرامج الدراسية العديدة في المجالات المهنية ومجال الأعمال وانتهاء بأجهزة الإعلام وأنشطة وفعاليات التوعية الشعبية، من شأنه أن يغرس القيم البيئية في المجتمع كله سعياً إلى إحداث تغيير في أساليب الحياة الضارة بالبيئة وفي اختيارات المستهلكين. كما ينبغي على الحكومات تشجيع الالتزام العام بالتنقيف البيئي من خلال حملات وطنية للتوعية.

### ٣ - التمويل اللازم للبيئة

٤١ - إن زيادة اعتمادات الميزانية المقدمة للمؤسسات البيئية الوطنية، وهي شرط أساسي لتحقيق تقدم أسرع نحو التنمية المستدامة، من شأنها أن تمكن هذه المؤسسات من الاضطلاع بمزيد من الكفاءة بمسؤولياتها الحالية والقضايا البيئية البازغة. ومن شأن تحسين أسلوب الإدارة وإصلاح المؤسسات مساعدة الحكومات على تدبير مزيد من الأموال، سواء من قطاعات داخلية مثل الضرائب والصناعة والقطاع الخاص والسياحة البيئية، أو من مصادر خارجية.

٤٢ - وإضافة إلى ذلك ينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة جهوداً أكبر لتلبية أو زيادة المستويات المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى العالم النامي للإسهام في تعزيز قدرة البلدان النامية على تطوير التكنولوجيا والسياسات والتشريعات.

### باء - المجتمع الدولي

#### ١ - تقوية الدعامة البيئية للتنمية المستدامة

٤٣ - إن استحداث واستخدام مبادئ إرشادية لإدراج مسائل البيئة داخل جدول الأعمال الكلي للتنمية وفي مقررات التنمية الاقتصادية من شأنهما أن يحققا نتائج مفيدة. وهذه المبادئ التوجيهية الصريحة حاسمة الأهمية في المحافل العالمية، وينبغي اعتمادها كمسألة مستعجلة سواء من جانب مؤسسات من قبيل المنتدى الاقتصادي العالمي واجتماعات مجموعة الثمانية أو هيئات حكومية دولية مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٤٤ - إن استحداث منهجيات والاحتذاء بالاستراتيجيات المناسبة لتلطيف الآثار من شأنها التخفيف من حدة تعرض المجتمعات المحلية للأخطار. كما يتعين أيضاً استحداث المزيد من أنظمة الإنذار المبكر لدعم هذه الجهود.

٤٥ - وكمقياس للتقدم المحرز، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه أن يعملوا على تطوير مؤشر بسيط، يتسم بالوضوح البالغ ويجري استكماله بصورة مطردة ويحظى بالنقطة، للتنمية المستدامة. وبالمثل، يمكن تجميع طائفة منسقة عالمياً من البيانات والمؤشرات والأدلة لتشكيل مؤشراً للبيئة البشرية أو مؤشراً لتعقب مدى تعرض الجماعات البشرية للأخطار.

٤٦ - إن تعزيز تنفيذ سياسات التنمية المستدامة يمكن أن يتحقق من خلال بعض المقترحات الجديدة إلى جانب العهد العالمي، وهو مبادرة جارية بالفعل. وتشمل تلك مقترحات بقيام فريق عالمي معني بالتغير البيئي، تحت رعاية المنتدى البيئي الوزاري العالمي، للإسهام في الحد من مدى تعرض البشر للأخطار في المناطق المختلفة، ومقترحات بشأن إجراء صفقة عالمية جديدة تبين كيف يمكن للإدارة البيئية أن تولد فرصاً للعمالة ومردوداً اقتصادياً، وترمي إلى الوفاء بالتعهدات التي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١.

## ٢ - التمويل

٤٧ - إن تشجيع وجود آليات مبتكرة للتخفيف من أعباء الديون التي تنقل كاهل البلدان الفقيرة، بما في ذلك إلغاء هذه الديون حين يتم استيفاء معايير بيئية متفق عليها، من شأنه أن يوفر موارد مالية إضافية للتنمية. واستحداث آليات تمويلية جديدة، على سبيل المثال بإنشاء صندوق عالمي للتنمية النظيفة وآليات مبتكرة، للتمويل الجزئي أو الإقراض الجزئي ويمكن أن يدعم البرامج البيئية على جميع المستويات. كما أن استكشاف الفرص مع المؤسسات الخاصة والمنظمات الخيرية قد يوفر أموالاً غير مقيدة لدعم برامج بيئية عالمية، وهو أمر من شأنه أن يكفل أيضاً تأثيرات إيجابية على المستوى المحلي.

٤٨ - وداخل أسرة الأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي تبسيط جهاز الموظفين العاملين بها، بإلغاء المهام والإدارات التي لا لزوم لها، إلى تحرير موارد من أجل التنمية، كما يمكن أن يتحقق ذلك أيضاً عن طريق ترشيد المبادرات البيئية الدولية.

## ٣ - التعاون الدولي

٤٩ - إن زيادة تبادل المعلومات فيما بين الاتفاقيات التي تتناول قضايا مترابطة من شأنه أن يحقق مزيداً من التنسيق والفعالية. كما أن دمج أمانات الاتفاقيات بغية وضع المجموعات ذات الصلة من أمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف تحت نظام موحد، يمكن أن يساعد على ترشيد التنسيق وتعزيزه. وبوسع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقود مبادرة كهذه ويعزز التنسيق.

٥٠ - إن زيادة تمكين المؤسسات الدولية والإقليمية يمكن أن يساعد على النهوض بالأعباء اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ومعالجة النزاعات في مجال البيئة وفرض العقوبات على الأطراف غير الممتثلة. ويتعين بذل جهود حازمة لتعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية.

٥١ - يمكن تعزيز إدارة المخاطر التكنولوجية من خلال وضع قواعد سلوك مقبولة ومعترف بها دولياً يسترشد بها صناع القرار، على أن تكون قائمة على المبادئ الأخلاقية، والنهج التحوطي،

والتقييمات البيئية الاستراتيجية وتقييم الآثار البيئية، والشفافية، والكشف التام عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتيسير الحصول عليها، وأن تستند أيضاً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة.

٥٢ - إن وضع مبادئ توجيهية يمكن أن يساعد على إعمال مبدأ "المسؤولية المشتركة رغم تباينها". وهناك اعتراف واسع الآن بأهمية تعزيز الإدارة البيئية الدولية كقضية ملحة، وهي تعالج الآن كقضية منفصلة.

٥٣ - إن إجراء بحوث بشأن آثار مختلف السياسات التجارية على الإستدامة البيئية الشاملة يمكن أن يشكل أساساً لاستحداث سياسات وآليات لمعالجة الآثار السلبية للاتفاقات التجارية وتعزيز آثارها الإيجابية. وكذلك فإن توفير حوافز وآليات مبتكرة من شأنه أن يساعد على إقامة نظام تجاري دولي أكثر إنصافاً. وانطلاقاً من العمل القائم الآن، فإنه يتعين الحصول على مزيد من المعلومات وتقاسمها للتعرف على آثار تحرير التجارة على سلامة البيئة والمجتمع.

#### جيم - المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون

٥٤ - إن الإشراف التام للمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية المستدامة من شأنه أن يدفعها إلى تصدر العمل من أجل تعميق الإحساس بملكية البيئات المحلية. بما فيها المناطق الحضرية والمسؤولية عنها، وذلك من خلال التوعية وتشجيع العمل المجتمعي والعمل الفردي لحماية البيئة. وهناك، بالمثل، دور رئيسي لوسائل الإعلام في نشر المعلومات البيئية بين الجمهور.

٥٥ - إن دعم وتشجيع التدابير المتخذة على مستوى المجتمع المحلي، سوف يجعل المجتمعات المحلية قادرة على إحداث التغيير البيئي الإيجابي ومواجهة التأثيرات البيئية المعاكسة. ولا بد أن تضطلع المجتمعات المحلية بمسؤولية إدارة الموارد التي تعتمد عليها، وذلك من خلال سبل تشمل الاحتذاء بالبرامج الناجحة في التنمية المستدامة وإدارة الأنساق البيئية.

٥٦ - يمكن بذل المزيد من الجهود لتعزيز قيادة دوائر الأعمال لعملية استحداث وتطبيق أساليب مبتكرة في السوق. ويجب على كل مشروع أن يتبنى قدراً أكبر من المبادرات الطوعية، تشمل على سبيل المثال الالتزام بمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وأفضل الممارسات التي استحدثتها منظمات الأعمال كالغرف التجارية والبورصات واتحادات المزارعين. وقد تكون هذه المشاريع أيضاً في وضع يمكنها من توفير دعم إضافي للمبادرات البيئية ولا سيما في المجالات المتصلة بالتجارة والصناعة.

-----